

السلام

مجلة فصلية محكمة تعنى بقضايا السلام
تصدر عن منتدى أبوظبي للسلام

شتاء 2022 / العدد الخامس عشر

بحوث ودراسات

- سؤال الشرعية والمشروعية في
الحق في السلم والحرب
د. خليل المرابط
- الأتموج المعرفي وتحديات
فهم الواقع
د. عبد الحميد عشاق

حوار العدد

- حوار مع: د. إدريس الكريني
حاوره: ذ. زكرياء لعروسي

ملف العدد:

الحق في السلم بين الأخلاق والقانون

المواطنة الكونية والحق في
السلم: الأسس والمنطلقات
د. إبراهيم مشروح

الحق في السلم
رؤية مقاصدية
د. إيهاب اللمعي

بناء السلم من خلال علاقة
الاساتير بتوصيات حقوق الإنسان
د. العربي بلا

حق الشعوب في السلم:
قراءة في الإعلان
الدولي وسياقاته
د. إدريس لكريني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





الحقوق

مجلة فصلية محكمة تصدر
عن منتدى أبو ظبي للسلم

الترقيم الدولي: ISSN: 2957-7810
رقم الطلب: ML-02-05-0566342
رقم السجل الإعلامي: MF-02-4090510

البريد الإلكتروني: journal@peacems.com
جميع الحقوق محفوظة لمنتدى أبو ظبي للسلم





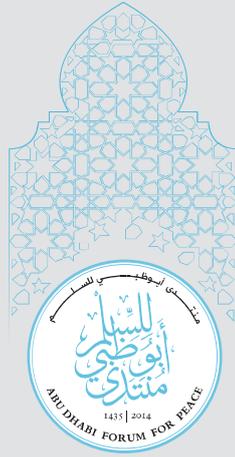
مجلة فصلية محكمة تعنى بقضايا السلم
تصدر عن:
منتدى أبوظبي للسلم

المشرف العام
العلامة الشيخ عبد الله بن بيه
رئيس منتدى أبوظبي للسلم

رئيس التحرير
د. خليفة مبارك الظاهري

مدير التحرير
د. إبراهيم مشروح

هيئة التحرير
إدارة البحوث بمنتدى أبوظبي للسلم



العدد الخامس عشر - 2022



حوار العدد





حوار مع فضيلة الأستاذ الدكتور إدريس لكريني

أستاذ العلاقات الدولية ومدير مختبر الدراسات الدستورية
وتحليل الأزمات والسياسات- المغرب



س1: ترحب مجلة السلم بحلولكم ضيفا مُحاوِرا في عددها المخصص لموضوع يدخل في دائرة اهتمامكم الواسع بقضايا السلم بين الالتزام الأخلاقي والإلزام القانوني، خصوصا وقد تعاطيتم مع مسألة من المسائل الشائكة التي يدور حولها جدل كبير ألا وهي مسألة حق الشعوب في السلم، ويسعد إدارة المجلة، وقد أفردت ملف هذا العدد لقضية من القضايا الكبرى تتمثل في الحق في السلم بين الأخلاق والقانون، أن تستفيد من خبرتكم المديدة واطلاعكم العميق بما يسלט الضوء على الإشكالات المطروحة.

في مواجهة ما أضحي يتخبط فيه العالم من نزاعات ومفاصلات، وحروب مدمرة، واقتتال واحتراب لا يراعي الوجود الإنساني ولا يحترم المجال البيئي، ولأسباب مختلفة متنوعة، صدعت أصوات أولي بقية من مختلف الممل والنحل للدعوة إلى حق الشعوب في السلم، بناء على مبدأ الحق في الحياة.

في نظر فضيلتكم، ما هي مسوِّغات الدعوة إلى الحق في السلم؟ وهل ترون أنها يمكن أن تحظى بالأولوية في السياق الدولي المعاصر؟ إن التطورات التي لحقت بمجال حقوق الإنسان خلال العقود الأخيرة والمقترنة بالمخاطر التي أصبحت تهدد هذه الحقوق، بفعل تنامي التنديدات والنزاعات المختلفة في صورها الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، بعدما برزت أجيال جديدة لهذه الحقوق كالحق في التنمية والحق في الولوج إلى المعلومات... فرضت إرساء مفهوم جديد للسلم منفتح على عدد من العناصر في أبعادها البيئية والاقتصادية والرقمية

والصحية..

لا يمكن إنكار الجهود التي تبذل على مستوى دعم حق الشعوب في السلم، سواء على المستويات الوطنية، أو على المستويات الإقليمية والدولية، وانخراط عدد من الدول، وكذلك المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في هذا الخصوص، لكن، أعتقد أن تنامي وتصاعد التهديدات العابرة للحدود خلال العقود الأخيرة وبشكل ملحوظ، سيسهم حتما في تزايد الاهتمام العالمي بهذا الحق، الذي تدعمه مجموعة من مقتضيات المواثيق والمعاهدات الدولية، ويبدو أن هناك مؤشرات عديدة اليوم تحيل إلى حيوية تعزيز وضمان هذا الحق، فجائحة كورونا كشفت عن اختلالات ونقائص عديدة على مستوى ترسيخ هذا الحق على المستويين الوقائي والعلاجي، فهذا الوباء وما رافقه من اعتماد تدابير صارمة، أفرز وضعاً غير مسبوق، لم يحدث حتى في ظروف الحروب والنزاعات، تمخضت عنه أزمات فرعية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وحقوقى ونفسي...، أثرت سلباً على الكثير من مقومات هذا الحق، فيما أظهرت الحرب الروسية في أوكرانيا عودة الرهان على القوة العسكرية كسبيل لحسم المصالح والأهداف، وبدأت ملامح أزمة تحيط بالأمن الغذائي في الأفق، لتضاف إلى أزمة ارتفاع أسعار الطاقة، وتلوث البيئة، وهو ما أصبح يفرض بذل مزيد من الجهود لضمان هذا الحق في إطار من التعاون والتنسيق الدوليين.

س2: لقد أسهم احتدام النزاع الديني في انتشار خطاب العنف المادي والرمزي، فنشبت نزاعات وحروب بين الطوائف الدينية نتيجة



الاختلاف العقدي؛ وغالبا ما ظلت تؤجّجها التمثلات الخاطئة التي ليست من جوهر الدين في شيء، والتي تدعو إلى العنف والاقتتال، فتلبس بعض النزاعات لبوسا دينيا؛ والخلل إنما يكمن في التعامل مع المخالف في المذهب وفي استسهال تكفيره، فتحوّلت الخصومات الدينية إلى ساحات صراع فكري ومذهبي يطغى عليها معجم التكفير والتخوين.

أمام هذا المشهد المثير، هل من سبيل لإيجاد ما ينير عتمة هذا المشهد القاتم بواسطة المساعي السلمية الحميدة التي تنطلق من مبدأ حق الشعوب في السلم؟

إن التنوع بعناصره الدينية والثقافية والحضارية، هو سمة طبيعية تميز المجتمعات الإنسانية جمعاء، غير أن هذا التنوع قد يفضي إلى سبيلين، الأول بناء، يدعم استقرار الدول، وتعزيز وحدة المجتمعات في إطار التنوع والانفتاح الذي يحول هذا الأخير إلى عامل يحصّن الدول والمجتمعات ضد أية مخاطر، والثاني هدام، يحيل إلى عدم الاستقرار، والانكفاء والتشدد والارتقاء في حضان الانتماءات الضيقة، بما يهدد وحدة الدول، وتماسك المجتمع، ويؤثر سلبا على الحق في السلم.

إن طبيعة الحضارات والديانات السماوية هي التواصل والحوار، وهنا ينبغي أن نميز بين التعاليم الدينية التي ترسخ التعارف والسلم، وبين الممارسات والتجارب الإنسانية التي تهتم بعضها ممن يدعون تمثيلهم لهذه الديانات بسبل واجتهادات لا تخلو من انحرافات وتشدد. إن الصراعات التي تتخذ طابعا مذهبيا ودينيا هي في حقيقة الأمر





صراعات سياسية تقوم على توظيف الدين في سبيل الوصول إلى السلطة وتحقيق الأهداف الضيقة، ويبدو أن تجاوز هذه الإشكالات يبدأ من إرساء حوار يدعم التواصل بين كل المذاهب وبخاصة تلك التي تنهج السلم ضمن مرتكزاتها ومبادئها. ومن الطبيعي أن يوفر هذا الحوار والتواصل مناخا إيجابيا وسليما يتيح الاعتماد على عدد من الآليات الودية القانونية منها والدبلوماسية، لتعزيز حق الشعوب في السلم.

س3: تشير المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة إلى أن حفظ السلم والأمن الدوليين من مقاصد المنظمة، وسعيا لتحقيق هذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير الناجعة والفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم، وتردع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، متذرة بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل أو تسوية المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بغاية استتباب السلم.

وفق رؤية فضيلتكم العلمية الأكاديمية واستحضارا لعهد عصبة الأمم، كيف يمكن تقييم هذه التجربة الدولية من حيث المنظومة القانونية، ومن حيث نجاعة تدبير الأزمات المهددة لحق الشعوب في السلم؟

مثل إحداث عصبة الأمم خطوة هامة ووازنة في تاريخ العلاقات الدولية، على اعتبار أن الأمر يتعلق بأول منظمة دولية فتحت الباب أمام تعزيز مكانة هذه الهيئات في النظام الدولي على مستوى تشبيك العلاقات بين الدول وتوفير آليات للحوار ومناقشة عدد من القضايا



الشائكة والملفات المشتركة، علاوة على المساهمة في إرساء السلم والأمن الدوليين، والحدّ من استخدام القوة في العلاقات الدولية، من خلال اعتماد مجموعة من التدابير التي قامت بها في هذا الخصوص، غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1937 عجل بانهيار هذه المنظمة التي لم تفلح في الحسم مع استخدام القوة في العلاقات الدولية. في عام 1945 وعشية نهاية الحرب العالمية الثانية، تأسست الأمم المتحدة مما خلف ارتياحا كبيرا في الأوساط الدولية، بالنظر إلى كونها حاولت الاستفادة من أخطاء الماضي، حيث أُرست مجموعة من المبادئ الأساسية، كمنع استخدام القوة في العلاقات الدولية أو مجرد التهديد باستخدامها، مع إقرار تسوية المنازعات بشكل سلمي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ووضعت أمامها ثلاثة أهداف رئيسية، الأول يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، والثاني، يتصل بحماية حقوق الإنسان، والثالث يرتبط بتعزيز العلاقات الودية بين الدول، حيث نهجت مسلكين في سبيل تحقيق هذه الأهداف، الأول وقائي والثاني علاجي.

ورغم الجهود التي أُرستها الأمم المتحدة على مستوى حماية حق الشعوب في السلم، من حيث دعم استقلال عدد من الدول التي كانت ترزح تحت نيل الاستعمار الغربي، ومنع حدوث حروب دولية واسعة على شاکلة الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلا أنها تظل غير كافية، إذا أخذنا بعين الاعتبار ظروف الحرب الباردة وما خلفته من شلل في أداء مجلس الأمن بفعل الإقبال المكثف على استخدام حق



«الفيتو» (الاعتراض)، وخسائر، وهلع من إمكانية نشوب حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (سابقا)، وكذا الانحرافات التي طالت أداء المنظمة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وبخاصة على مستوى تهميش مجموعة من القضايا المعنية بهذا الحق، وتعرّف مجلس الأمن في استخدام صلاحياته المتصلة بمواجهة الخروقات والتهديدات المنصوص عليها في المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة، أو تحريكها بشكل انتقائي وفي مواجهة الدول الضعيفة فقط.

س4: يواجه القانون الدولي العام انتقادات مختلفة من حيث مدى وحدود قدرته على حماية حق الشعوب في السلم؛ إذ تطرح إشكالات علاقة التأثير والتأثر بين القانون الدولي والسياسة الدولية، ثم مبدأ الرضائية في تحمل المخاطبين بالقانون الدولي للالتزامات الدولية، وتخبط القواعد الدولية بين سؤالي الوجود والتطبيق. فأمام الانتهاكات الجسيمة لحق الشعوب في السلم، هل يمكن أن يطرح الفقه، بوصفه مصدرا مفسّرا للقانون، بدائل تجيب عن الإشكالات المطروحة؟ وهل يمكن للقانون الدولي الاستنجاذ بحقول معرفية أخرى تساعد على وضع لبنات جديدة لتخليق قواعده لتجمع بين طواعية الالتزام الأخلاقي وصرامة الإلزام القانوني؟

يعيش العالم على إيقاع مفارقة واضحة بين علاقات دولية متطورة ودينامية يعكسها حجم المبادلات التجارية والاقتصادية، وتشابك الخدمات والمصالح وتطور وسائل الاتصال من جهة، وقانون دولي



جامد لا يواكب هذه المتغيرات بما تنطوي عليه من إشكالات وتعقيدات ومخاطر مختلفة تمثل تهديدا حقيقيا لحق الشعوب في السلم. ومن هذا المنطلق أصبحت الحاجة ملحة لتطوير القانون الدولي حتى يكون في مستوى التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، وذلك من خلال الموازنة بين حقوق الفرد من جهة وحقوق الدولة من جهة أخرى، وخلق انسجام بين مختلف الوثائق الدولية، بما يضع للتضارب الحاصل بين عدد من مقتضياته، وللممارسات المنحرفة التي تستغل غموض وقصور هذا القانون لخدمة أغراض خاصة وضيقة تؤثر سلبا على حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية، خاصة وأن بقاء الوضع على حاله يخدم القوى الدولية الكبرى، ويكرس ممارسات تقلل من أهمية ومصداقية هذا القانون.

وهناك مجموعة من الاجتهادات الفقهية التي طرحها عدد من الكتاب والخبراء المختصين في مجال القانون الدولي ضمن مختلف الدراسات والكتب والتقارير، والتي تقدم حولا واقتراحات هامة من شأن أخذها بعين الاعتبار المساهمة في تجاوز هذا المأزق.

إن الواقع الدولي الحالي، يبرز بشكل واضح أن العالم يمر بفترة عصبية من تطوره، بفعل تنامي المخاطر العابرة للحدود والإشكالات التي طرحها بالنسبة لحق الشعوب في السلم من جهة وتشبث الدول بمنطق السيادة بمفهومه الصارم والتقليدي من جهة أخرى، إضافة إلى هيمنة منطق قانون القوة في حسم الخلافات وتحقيق المصالح، مما أفرز أشكالا مختلفة من التدخلات التي تمس بسيادة الدول وحق





شعوبها في السلم، حيث نتجت عنها خروقات وانتهاكات خطيرة. ومن هنا، نعتقد أن وقف هذه الانحرافات وضبط اختلالات الواقع الدولي، تبدأ من تطوير وتفعيل القانون الدولي بشكل يأخذ مصالح المجتمع الدولي برمته، وإصلاح الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة الدولية المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان.

س5: أشرت في كتابكم القِيم الموسوم بـ: " إدارة الأزمات العابرة للحدود – مداخل استراتيجية لتحويل المخاطر إلى فرص " إلى أن الأزمات تعقدت في عالم اليوم، أو كما جاء في مؤلفكم: «وأصبح من الصعب في كثير من الأحيان أن نفصل بين أزمات داخلية وأخرى خارجية، بالنظر إلى التشابك الذي يطبع العلاقات الدولية لعالم اليوم بطوق من المصالح، فقد تمدد نشاط الجماعات الإرهابية وانتشر على امتداد مناطق مختلفة من العالم، وتبين أن الكوارث البيئية، سواء كانت ناجمة عن التلوث، أو عن التحولات المناخية والطبيعية، لا تعترف بالحدود السياسية والجغرافية. وتبرز الأزمات الاقتصادية الوطنية ارتدادات دولية لا تخلو من خطورة وانعكاسات سلبية، فيما ازدادت التحديات، مع تطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة وبروز تهديدات تطل الأمن الرقمي، فلا تخفى خطورة الجرائم الإلكترونية التي باتت تطرح أزمات وإشكالات دولية عابرة للحدود، تتعطل معها الخدمات وتهدد معها المصالح والحقوق والحريات. كما أضحت الأمراض المستقلة والأوبئة العابرة للحدود تثير إشكالات وتداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار العالميين...».



فعلى ضوء هذا التشخيص الدقيق للسياق الدولي العام، هل من أمل يلوح في الأفق يبشر بتفعيل حق الشعوب في السلم، وبإمكان الخروج من الاحتراب إلى بذل السلام لشعوب الكوكب الأرضي كافة؟ بعدما أُلقت أجواء التوتر والصراع بظلالها القاتمة على العلاقات الدولية، بفعل ظروف الحرب الباردة التي كادت أن تدخل العالم في متاهات من الحروب والنزاعات، ما جعل مفهوم السلم يقترن في هذه الفترة الصعبة بغياب التهديدات العسكرية، بما يعنيه ذلك من تركيز على محدد وحيد يحكمه الهاجس العسكري، ساد نوع من التفاؤل، مع سقوط جدار برلين، وانتهاء الصراع الإيديولوجي وعودة الأمم المتحدة إلى الواجهة في بداية تسعينيات القرن الماضي بعد عقود من الشلل، وهو ما أتاح الالتفات إلى مجموعة المخاطر الدولية العابرة للحدود التي تم تغييرها وإهمالها في السابق، سواء تعلق الأمر بالإشكالات الناجمة عن التحولات الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان، وتلوث البيئة والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والجرائم الرقمية، والأمراض الخطيرة العابرة للحدود، وهو ما جعل مدلول السلم في هذه المرحلة من تطور النظام الدولي يبدو أكثر شمولية وموضوعية.

فهذه المخاطر التي تنضاف إلى الترسانة الضخمة من الأسلحة المدمرة والمتطورة التي تملكها الكثير من الدول، تشكل تهديدا حقيقيا للإنسانية جمعاء، ولما أنجزته مختلف الحضارات من مكتسبات علمية وتقنية على امتداد التاريخ.

ولذلك، فضمن حق الشعوب في السلم، لا يمكن أن يتحقق بدون



استحضار أبعاده المختلفة، ويبدو أن الآليات الدولية المعتمدة إلى حدود اليوم في حماية وحفظ السلم العالمي بحاجة إلى تقييم ومواكبة وتطوير بصورة مستمرة، لمواجهة تحديات تواجه الإنسانية جمعاء، عبر آليات تنسجم مع حجم هذه المخاطر والتطورات التي شهدها العالم خلال العقود الثلاث الأخيرة.

إن تشابك العلاقات الدولية نتيجة لتزايد الاعتماد المتبادل وتعمّد المصالح بين الدول، جعل من مواجهة هذه المخاطر الآخذة في التطور أمراً ضرورياً، لما تفرضه من تحديات أمام الجميع في ظرفية لم تعد فيها الحدود الجغرافية والسياسية حصناً منيعاً للاحتماء من تداعياتها وانعكاساتها.

كما أن تصاعد هذه التحديات التي تواجهها الإنسانية جمعاء، بالصورة التي تؤثر بالسلب على حق الشعوب في السلم، ساهم إلى حد ما في تزايد القناعة بأهمية إرساء حوار عالمي يسمح بمواجهتها بشكل جماعي، وهو ما عكسته الكثير من الكتابات الأكاديمية الصادرة في هذا الخصوص، والمؤتمرات التي عقدت منذ سنوات التسعينيات من القرن المنصرم إلى اليوم حول الموضوع.

س6: صونا للحق في السلم، دعا منتدى أبو ظبي للسلم مكونات دولة أفغانستان، في بيان صادر عنه، إلى التشبث بمبادئ السلام على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث أبرز العلامة بن بيه، رئيس المنتدى، «أهمية السلم والمحافظة عليه كما دلت على ذلك النصوص الشرعية الصريحة وزكته التجربة الإنسانية الراشدة». وأكد نفس



البيان أن «العالم ينتظر من أفغانستان تسهيل الحركة للخروج الآمن لكل من أراد من المقيمين في تلك الديار غير مضار بأفغانستان ولا بأمن أفغانستان»، مضيفاً أن العالم ينتظر من أفغانستان أيضاً أن تكون موطناً للسلام «ومن عرف الحرب أحب السلم، فالعالم ينتظر من أفغانستان سلماً في القلوب وسلماً في الكلم والأعمال»، كيف تقيمون، باعتباركم خبيراً في مجال تدبير الأزمات، هذا المسعى السلمي؟ وما مدى ارتهانه بمبدأ حق الشعوب في السلم؟

مما لا شك فيه أن العالم بتناقضاته وصراعاته وإشكالاته المعقدة وتضارب مصالح دوله، أصبح بحاجة إلى أصوات عاقلة، تنشد السلم والبحث عن المشترك الإنساني، بما يوفر شرطاً للحوار، والانكباب على القضايا الحقيقية التي تؤرق المجتمعات الإنسانية.

على امتداد أكثر من أربعة عقود ماضية، عاشت أفغانستان على إيقاع الحروب والتدخلات الأجنبية التي أزهقتها، حيث تسببت في سقوط عدد من الضحايا بين قتلى وجرحى ومنتشردين خارج الحدود، إضافة إلى تدمير البنى التحتية بالبلاد وتعطيل عجلة تنميتها؛ ويبدو أن ما طرحه المنتدى في هذا الخصوص، يعكس تملك رؤية استراتيجية ومستدامة لإرساء السلام الشامل داخل أفغانستان، يقوم على المصالحة، وعلى دعم المحيط الخارجي، مع التركيز على أهمية المدخل التنموي، كسبيل لإعمار البلاد، وإعطاء الشعب الأفغاني أملاً في المستقبل إضافة إلى تسهيل الحركة للخروج الآمن لكل من أراد من المقيمين في تلك الديار...، وهو ما يمكن أن يساهم في محاصرة كل



مظاهر الانتقام، ويدفع الجميع إلى الانخراط في جهود السلم، قولا وفعلا، بشكل سيسهم في إبراز صورة عن الإسلام الحقيقي، وتعاليمه السمحة المبنية على الاعتدال والحوار والتّعلّق، فتحقيق السلم كما تعكسه رؤية المنتدى، لا يمكن أن يتمّ اعتمادا على جهود داخلية صرفة رغم أهميتها في هذا الشأن، بل الأمر يتطلب أيضا تعاونا ودعمًا من المحيطين الإقليمي والدولي، خصوصا وأن استمرار الوضع في البلاد على حاله، لن تتوقّف آثارها عند الداخل الأفغاني بل ستكون لها انعكاسات صعبة على السلم والأمن الدوليين، وبخاصة على مستوى تمدد التطرف والإرهاب والهجرة بكل أشكالها في استغلال تام لحالة اللاسلم التي تعيشها البلاد.

س7: وقع قادة وزعماء دينيون، يوم الثلاثاء 10 ديسمبر 2019م، بأبوظبي، على ميثاق حلف الفضول الجديد، الذي أطلقه منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، وذلك ضمن أشغال الملتقى السنوي السادس، تحت رعاية سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، في موضوع: «دور الأديان في تعزيز التسامح.. من الإمكان إلى الإلزام»، حيث أكد الميثاق على دور القادة الدينيين في الإسهام في نشر السكينة وبناء السلم، من خلال التنسيق بين معتنقي أديان العائلة الإبراهيمية، وبين أتباع الديانات الأخرى من العائلة الإنسانية، والتصدي للتطرف والفكر العنيف، وخطابات التحريض والكراهية، واتباع مقاربة تصالحية لترسيخ التسامح بشتى أبعاده انطلاقا من مبدأ الأخوة الإنسانية في تقديركم الحضيف، كيف يمكن لهذا الحلف أن يخدم،



حق الشعوب في السلام؟

يمثل التطرف العنيف خطراً حقيقياً يهدد حق الشعوب في السلم، بالنظر إلى ما تخلفه الظاهرة من رعب وهلع وتشنج داخل المجتمع، وبالنظر إلى ما يتمخض عنه من انعكاسات اقتصادية وأمنية تربك المعاملات الدولية وتهدد السلم والأمن الدوليين بشكل خطير. إن محاصرة هذه الآفة التي تترص بالنشء وترهن حاضره كما مستقبله وتزج بالمجتمعات والدول في متاهات من الصراع والعنف، تقتضي الوقوف عند العوامل التي تساهم في تغذيتها، كسبيل لإرساء مداخل متكاملة وشمولية تستحضر مختلف الأبعاد التربوية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية على المستويين الوقائي والعلاجي. يشكّل التطرف العنيف تجاوزاً لكل الضوابط القانونية والأخلاقية والدينية، فهو سلوك يعكس تغييباً للعقل، وسعياً من مقترفيه إلى تحقيق الأهداف عبر كل السبل المشينة والمقنعة.. كما يتعلق الأمر بأفة لا تعني مجتمعا بعينه، وهو ما يطرح أهمية التنسيق والتعاون لمواجهته.

وارتباط بما جاء في الميثاق، يمكن للقادة الدينيين اعتباراً لمكانتهم داخل المجتمع، أن يساهموا بشكل كبير في إرساء حوار بناء ينبذ التطرف والكراهية ويدعم ترسيخ السلم والتعايش، انسجاماً مع ما تؤكد عليه الشرائع الدينية، التي تدعم التواصل بين الناس، وتحفّز على حلّ مختلف المشاكل والقضايا الشائكة عبر التواصل والنقاش البناء، بعيداً عن كل مظاهر التعصب والعنف والإقصاء..





ويقوم ميثاق الحلف على احترام الكرامة الإنسانية، وحماية المقدسات الدينية، واستحضار المشترك، والتعايش، وانطلاقاً من هذه المبادئ والأهداف، يمكن القول إن الأمر يتعلق برؤية سديدة واستراتيجية تعكس الوعي بحجم التحديات والإشكالات التي تواجه كل المجتمعات الإنسانية في الوقت الراهن، بغض النظر عن ثقافتها وحضاراتها، وهو ما يمكن أن يشكل أرضية مناسبة للانكباب على القضايا الحقيقية التي تهم البشرية جمعاء في أبعادها البيئية والاقتصادية والغذائية والاجتماعية، بما يساهم في تحقيق أمن إنساني شامل وسلم مستدام.

